اتجاهات التنافسية للصادرات السعودية غير النفطية في أهم أسواقها العربية

خالد إبراهيم سيد أحمد

قسم الاقتصاد و المالية العامة - كلية التجارة - جامعة طنطا

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أهم أسواق الدول العربية ، وذلك من خلال عزل أثر التنافسية في زيادة صادرات الدول عن غيره من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الصادرات.

ومن خلال منهج تحليلي تجريبي تم استخدام نموذج النصيب السوقي الثابت لتحليل أداء الصادرات على بيانات التبادل التجاري للمملكة مع أهم شركائها التجاريين من الدول العربية في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩ مع تقسيم هذه الدراسة إلى فترتين لأغراض المقارنة وتتبع التطور الزمني للتنافسية .

وقد توصلت الدراسة إلى تحسن تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق أهم شركائها من الدول العربية وبصفة خاصة في البحرين وقطر ومصر والأردن

و بحساب معامل كثافة التجارة تبين تحيز التجارة في اتجاه معظم هذه الدول والذي يمكن أن يفسره بوضوح الاشتراك في الموقع الجغرافي واللغة والتراث الثقافي والديني وغيره من العوامل.

و عند استخدام نموذج "النصيب السوقي الثابت" بطريقة عكسية للحكم على تنافسية الصادرات هذه الدول في السوق السعودي ، لوحظ تفوق أداء الصادرات السعودية غير النفطية إلى البحرين وقطر والأردن فقط علي أداء وارداتها وهو ما يعكس وجود تنافسية لصادراتها غير النفطية في هذه الأسواق .

الكلمات الدالة: تنافسية الصادرات ، النصيب السوقي الثابت ، و التجارة الدولية.

١- المقدمة :

تسعى المملكة العربية السعودية منذ عقود إلى تنويع هيكل الإنتاج والصادرات ، وذلك لإدراكها لخطورة الاعتماد فقط على الصادرات البترولية وما يتضمنه ذلك من تقلب في حجم موازناتها وفي مستوى

النشاط الاقتصادي لها مع التقلبات في الطلب على

النفط وأسعار النفط العالمية.

وقد واكب هذا الاهتمام نمواً سريعاً في الصادرات غير النفطية من ٤١١٤٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٣م. إلى ١٠٩٢٢٤ مليون ريال في عام

ويتبع ذلك عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة في الجزء الأخير منها.

٢ - المفاهيم المختلفة للتنافسية :

يتطلب البحث في موضوع التنافسية الفصل بين عدة مفاهيم لها وهي تنافسية السلعة وتنافسية المنشأة، وهي تعكس التحليل على المستوى الجزئي بينما ينعكس التحليل على المستوى الكلي في تنافسية الصناعة والتنافسية الوطنية بالإضافة إلى تنافسية الصادرات. وسوف نعرض للمقصود بكل من هذه المفاهيم فيما يلي:

٢ - ١ تنافسية السلعة :

وهو مفهوم قريب إلى الميزة النسبية في النظريات التقليدية للتجارة الدولية (Chuang, 2008) حيث تتمثل في مقومات مادية وسعريه تتوافر لدولة ما بحيث تتميز في إنتاجها بمواصفات أعلى أو بتكلفة أقل أو بإمكانيات تسويقية أفضل من نظرائها. ومن المؤشرات المستخدمة في قياسها مؤشر تكلفة الموارد المحلية ومؤشر تكلفة وحدة العمل (Dean and Sherwo, 1994)

٢ - ٢ تنافسية المنشأة :

وهي تعني قدرة المنشأة على الحفاظ على وتوسيع نصيبها السوقي في الأسواق المحلية والعالمية (Berkum, 2004) وبينما تؤكد النظريات التقليدية للتجارة الخارجية على تكلفة وكفاءة الموارد المستخدمة في الإنتاج ، فإن النظرية الحديثة تشير إلى أهمية استغلال اقتصاديات الحجم وتميز السلعة والابتكار كعوامل مهمة لتحقيق والمحافظة على

٢٠٠٩م. ، أي بنسبة ٢٦٥% خلال ستة سنوات وبمعدل نمو سنوي مركب حوالي ١٧,٧%. وبيعت ذلك على التساؤل : هل هذه الزيادة السريعة في الصادرات ترجع إلى زيادة تنافسية هذه السلع المصدرة أم لا؟ أي أننا نتساءل عن إمكانية تنقية أثر التنافسية عن غيره من الآثار المحتملة للزيادة في الصادرات.

وللإجابة على هذا التساؤل تنقسم هذه الدراسة إلى ستة أجزاء ؛ الجزء الأول منها المقدمة ويستعرض الجزء الثاني بشكل سريع مفهوم التنافسية بشكل عام وأبعاده و بعض المؤشرات المستخدمة في قياسه و يعرض الجزء الثالث من هذا البحث النموذج المستخدم لتقدير تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية.

ولأن ما يزيد عن نصف الصادرات السعودية غير النفطية يتجه إلى الدول العربية ، أي أنها تمثل السوق الأهم بالنسبة للمملكة للصادرات غير النفطية فقد تم إجراء مقارنة لتنافسية الصادرات غير النفطية في أسواق هذه الدول في الجزء الرابع من هذا البحث.

أما الجزء الخامس من البحث فقد تم تخصيصه للتحقق من كون الزيادة في الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق الدول العربية تعكس زيادة في تنافسية الصادرات أم أنها تعبر فقط عن الزيادة في التبادل التجاري مع هذه الدول نتيجة للاقترب الجغرافي والثقافي وغيرها من العوامل التي قد تؤدي لزيادة التجارة بين البلدين.

ومن الملاحظ أن التنافسية الوطنية بالمعنى المشار إليه يتسع مفهومها بشكل كبير إلى درجة يتداخل فيها مع مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة ، فهما يشتركان معاً في أن كل منهما يحتوي على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل بشكل عام وإن كانت التنمية الشاملة تتميز باحتوائها على مؤشرات عن نوعية الحياة والتبعية والاعتماد على الذات وغيرها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي (العيسوي، ٢٠٠٤).

٢- ٥ تنافسية الصادرات:

يقتصر مفهوم تنافسية الصادرات (وهي محل اهتمام البحث) على السلع الداخلة في التجارة الخارجية فقط ، فهو يشير إلى قدرة منتجات الدولة أو صناعاتها أو مشروعاتها على الاشتراك في تطوير واستغلال والربح من التجارة مع السوق الأجنبي المفتوح أمام هذه الدول (Peiqiang, 2011) وينعكس ذلك في الحصول على نصيب أكبر من هذه السوق.

ويختلف هذا المفهوم عن تنافسية الصناعة والتنافسية الوطنية في أنه يركز فقط على مؤشرات التجارة الخارجية دون الدخول في المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد أو أهداف الدولة أو نوعية الحياة وخلافه.

وسوف نقوم في الجزء التالي بعرض للنموذج الذي تعتمد عليه هذه الدراسة لتقدير تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق أهم شركائها التجاريين من الدول العربية.

تنافسية المنشأة ، ويلاحظ أن تنافسية السلعة هي عامل أساسي للوصول إلى تنافسية المنشأة.

٢- ٣ تنافسية الصناعة :

ويقصد بها القدرة الشاملة للصناعة أو لصناعة معينة على الدخول للأسواق الخارجية بشكل متزايد (Wu and Zhang, 2008) استناداً إلى مستوى متزايد من الإنتاجية مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة والممكنة بما يسمح بتحقيق الأهداف ذات الأولوية (خليل ، ٢٠٠٤).

وبذلك فإن تنافسية الصناعة تشمل في طياتها تنافسية المنشأة ، فالإنتاجية على مستوى الصناعة هي محصلة للإنتاجية على مستوى المنشآت داخل الصناعة.

ويعتمد هذا المفهوم للتنافسية على أن يكون التميز بالنسبة للصناعة راجع لتزايد الإنتاجية وليس لخفض الأسعار ، وكذلك على اختراق الأسواق الخارجية بالإضافة إلى تحقيق بعض أهداف الدولة على المستوى الكلي حسب أولوياتها. وبالتالي يتطلب قياس تنافسية الصناعة تصميم مؤشر إجمالي يشتمل على مؤشرات فرعية تعكس الجوانب المختلفة للتعريف من حيث أداء الصناعة والأداء في السوق الخارجي والأهداف ذات الأولوية.

٢- ٤ التنافسية الوطنية:

وتعرف الدولة ذات التنافسية الوطنية بأنها الدولة التي تحقق مستويات معيشة مرتفعة وتوظف ونمو اقتصادي مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل (Schuller, 2011) .

٣- النموذج المستخدم:

ترتكز هذه الدراسة على نموذج "النصيب السوقي الثابت" (Constant market share (CMS وهو النموذج الذي قدمه Tyszynski لتحليل أداء الصادرات وتقدير أثر التنافسية على معدلات النمو في الصادرات، ويقوم هذا النموذج على فكرة أن النصيب السوقي لصادرات أو واردات دولة ما في السوق العالمي أو في أي سوق محدد لا يتغير فقط نتيجة للتغير في تنافسية الدولة وإنما قد يرجع للعديد من العوامل الأخرى.

وطبقاً لنموذج "النصيب السوقي الثابت" يرجع Tyszynski (Widodo, 2010) الزيادة في النصيب السوقي لصادرات دولة ما من سلعة أو صناعة أو قطاع معين في السوق العالمي إلى عاملين؛ العامل الأول هو أثر النصيب السوقي الثابت وهو يمثل الزيادة الافتراضية hypothetical في صادرات الدولة للحفاظ على نصيبها من السوق العالمي (أو أي سوق محدد) ثابتاً. أما العامل الثاني فهو البواقي residual ويمثل الفرق بين الزيادة الفعلية في الصادرات والزيادة الافتراضية وهو ما يمكن استخدامه كمؤشر للتغير في التنافسية (Oldersma and Bergeijk, 1993).

وقد خضع هذا النموذج للتطوير والتتقيح في العديد من الدراسات والأبحاث لعل من أكثرها تأثيراً دراسة Leamar and Stem ودراسة Fagerberg and Solle (Chien and Lee, 2011) وهي الدراسات التي اقترحت تقسيم أسباب الزيادة في النصيب السوقي لصادرات الدولة في السوق العالمي إلى عدد أكبر من العوامل، ومن أكثر هذه العوامل شيوعاً

(بالإضافة للعاملين السابق ذكرهما)؛ الزيادة في الطلب على المجموعة السلعية التي تقوم الدولة بتصديرها أو أن ترجع الزيادة في صادرات الدولة إلى زيادة الطلب على سلعتها بصفة خاصة في الأسواق التي تتعامل معها هذه الدولة تجارياً.

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم الزيادة في صادرات الدولة إلى عواملها المختلفة باستخدام المتطابقة التالية (Oldersma and Bergeijk, 1993):

(١) أثر النطاق

$$\sum \sum \Delta q_{ij} = s^o \Delta Q +$$

(٢) أثر السوق

$$\sum \sum s^o_{ij} \Delta Q_{ij} - \sum s^o_i \Delta Q_i +$$

(٣) أثر السلعة

$$\sum \sum s^o_{ij} \Delta Q_{ij} - \sum s^o_j \Delta Q_j +$$

$$(\sum s^o_i \Delta Q_i - s^o \Delta Q) - (\sum \sum s^o_{ij} \Delta Q_{ij} - \sum s^o_j \Delta Q_j) +$$

(٤) أثر التفاعل بين السوق والسلعة

(٥) أثر التنافسية الساكن

$$\sum \sum s_{ij} Q^o_{ij} +$$

(٦) أثر التنافسية الحركي

$$\sum \sum s_{ij} \Delta Q_{ij}$$

حيث q_{ij} هي الصادرات من السلعة i إلى الدولة j

و Q_{ij} هي الواردات من السلعة i بواسطة الدولة j

و s تمثل النصيب السوقي $\frac{q}{Q}$

و s^o تمثل النصيب السوقي في سنة الأساس

و Q^o تمثل الواردات في سنة الأساس أيضاً

والسادس يعبران عن أثر التغير في تنافسية صادرات الدولة على التغير في حجم صادراتها. ولأن الهدف الأساسي للدراسة هو تقدير مساهمة تنافسية الصادرات في تفسير الزيادة المضطردة للصادرات السعودية غير النفطية فقد تم دمج العوامل الأربعة الأولى بدون تفصيل كما في دراسة (Dieter and Englert (2007 بحيث تعبر عن أثر النصيب السوقي الثابت ، وقد تعرض نموذج النصيب السوقي الثابت لعدد من الانتقادات في التطبيق، ومن أبرز هذه الانتقادات ما يلي:

١- أن استخدامها لتحليل أداء الصادرات في الأجل الطويل اعتماداً على سنة أساس بعيدة نسبياً يتجاهل حقيقة أن هيكل الصادرات يتغير بصفة مستمرة حيث تظهر سلع جديدة ويقل الاهتمام بسلع أخرى. وللتغلب على هذه المشكلة اتجه معظم الباحثين لاستخدامها في التحليل لمدى زمني قصير كلما أمكن ذلك.

٢- مشكلة الترتيب في الحساب في بعض الصياغات الخاصة بهذا النموذج حيث أن حساب أثر السوق قبل أثر السلعة يمكن أن يأتي بآثار مختلفة عن حساب أثر السلعة في البداية ن وقد تجنبنا هذه المشكلة بدمج هذه الآثار في أثر واحد كما سبق أن ذكرنا.

٣- مشكلة اختيار سنة الأساس، بمعنى؛ هل ننسب التغير في متغير ما إلى قيمة المتغير في بداية فترة المقارنة أم إلى قيمته في نهاية هذه الفترة. فعندما ننسب إلى القيمة في بداية الفترة حيث تكون قيمة المتغير صغيرة في المعتاد فإن ذلك يعطي

وبالنظر إلى المتطابقة يمكن تقسيم الزيادة في الصادرات حسب الأسباب المسؤولة عنها إلى ستة أجزاء:

١- أثر النطاق scale effect : ويعبر عن الزيادة في الصادرات الناتجة عن النمو في الطلب العالمي بصفة عامة.

٢- أثر السوق market effect : ويعبر عن الزيادة في الصادرات الناتجة عن زيادة الطلب في أسواق الدول المصدر إليها بصفة خاصة.

٣- أثر السلعة commodity effect : ويعبر عن الزيادة في الصادرات الناجمة عن زيادة الطلب على السلع التي تصدرها الدولة محل الاهتمام بصفة خاصة.

٤- أثر التفاعل بين السوق والسلعة interaction effect : ويعبر عن الزيادة في الصادرات التي تنجم عن زيادة الطلب على سلع الدولة محل الاهتمام بصفة خاصة في أسواق الدول المصدر إليها بصفة خاصة أيضاً.

٥- أثر التنافسية الساكن Static competition effect : وهي تعبر عن أثر التغير في النصيب السوقي على الزيادة في الصادرات في حالة عدم تغير حجم الطلب في الأسواق المختلفة عن مستواه في الفترة السابقة.

٦- أثر التنافسية الحركي dynamic competition effect : ويعبر عن أثر التفاعل بين التغير في النصيب السوقي مع حجم النمو في حجم التجارة.

وبينما تعبر المقادير الأربعة الأولى عن أثر النصيب السوقي الثابت فإن المقدارين الخامس

(1988) بحيث تصبح الصورة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\Delta q = \sum \sum \frac{1}{2} [s^0_{ij} + s^1_{ij}] \Delta Q_{ij} + \sum \sum \frac{1}{2} [Q^0_{ij} + Q^1_{ij}] \Delta s_{ij} + \sum \sum \Delta s_{ij} \Delta Q_{ij}$$

الدراسة على بيانات صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩ وذلك لأن التحليل يفضل استخدامه في الأجل القصير ، وكذلك لأن هذه هي الفترة التي توافرت فيها بيانات تفصيلية فعلية ومنتظمة عن الصادرات غير النفطية مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية.

وقد تم الاعتماد على الأعداد من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي والكتاب الإحصائي السنوي الصادر من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالمملكة العربية السعودية وذلك فيما يختص ببيانات التبادل غير النفطي للمملكة مع أهم شركائها التجاريين في الدول العربية وفي باقي البيانات الخاصة بالمملكة.

أما فيما يختص ببيانات التجارة الخارجية للدول الأخرى فقد تم الاعتماد على الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، وقد تم تقسيم الدول إلى مجموعتين لأغراض المقارنة وهي: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والمجموعة الأخرى تشمل الدول العربية الأخرى باستثناء دول مجلس التعاون.

وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ؛ الأولى من عام ٢٠٠٣م. حتى ٢٠٠٦م. والثانية من عام

نتائج قوية للتنافسية ، والعكس صحيح. وللتغلب على ذلك تم استخدام متوسط قيمة المتغير خلال فترة الدراسة وهي الطريقة التي استخدمها Milana

بحيث يعبر المقدار الأول عن أثر "النصيب السوقي الثابت" ويعبر المقداران الثاني والثالث عن أثر التنافسية الساكنة والحركية.

وقد قامت إحدى الدراسات التجريبية السابقة (Oldersma and Bergeijk, 1993) بتطبيق نموذج النصيب السوقي الثابت على بيانات الدنمارك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ باستخدام الدولار وباستخدام الجدر مرة أخرى لمعرفة مدى تأثير التنافسية باستخدام عملات مختلفة في القياس ، وقد تبين من الدراسة أن مؤشر التنافسية الساكنة لم يتأثر باختلاف العملات المستخدمة بعكس ما حدث مع مؤشر التنافسية الديناميكية التي تغيرت قيمتها بشكل كبير مع اختلاف العملات وهو ما دعم الاتجاه نحو الاعتماد فقط على قيمة التنافسية الساكنة فقط في التعبير عن تنافسية الصادرات (Anh – Dao, 2010) وهو ما قامت الدراسة بعمله، حيث ركزت على حساب المقدار الخاص بأثر التنافسية الساكنة للصادرات السعودية غير النفطية في الأسواق المختلفة كما يتضح في الجزء التالي من الدراسة.

٤- تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية طبقاً لنموذج "النصيب النسبي الثابت:

تم استخدام نموذج النصيب النسبي الثابت بصورته النهائية المشار إليها في الجزء السابق من

التنافسية على التغير الفعلي في الصادرات ثم نسبة التغير الحادث في الصادرات بسبب التنافسية لكل دولة ولكل مجموعة على التغير الإجمالي في الصادرات الراجع للتنافسية وذلك لمقارنة تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية بين الدول المختلفة وبين مجموعتي الدول.

ويمكن توضيح طريقة حساب النتائج الوارد بالجدول التالي رقم (١) بمثال لدولة الامارات في الفترة من ٢٠٠٣ الي ٢٠٠٦ كما يلي:

٢٠٠٦م. حتى ٢٠٠٩م. وتم حساب متوسط التغير في الصادرات الذي يمكن إرجاعه إلى التغير في التنافسية خلال كل فترة منهما لإجراء المقارنة على مدى تطور التنافسية خلال الفترتين ، حيث لوحظ التغير في سلوك الصادرات السعودية غير النفطية في الأسواق العربية خلال هاتين الفترتين محل الدراسة ، كما تم حساب المتوسط لفترة الدراسة بالكامل.

وقد تم التعبير عن أثر التنافسية بملايين الريالات وكذلك بنسبة التغير الحادث بسبب

أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات = (النصيب السوقي للصادرات السعودية في سوق الامارات عام ٢٠٠٦ - النصيب السوقي للصادرات السعودية في سوق الامارات عام ٢٠٠٣) X متوسط حجم الواردات الإماراتية خلال الفترة.

$$= [(١٩٥٢٧٨ / ٦١٧٣) - (٣٧٥٢١٣ / ١٢٤٣٦)] X (٢٠٠٣ متوسط حجم الواردات الإماراتية خلال الفترة) / ٤٤٤ =$$

نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات = أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات / (الصادرات السعودية للإمارات عام ٢٠٠٦ - الصادرات السعودية للإمارات عام ٢٠٠٣)

$$= (١٢٤٣٦ - ٦١٧٣) / ٤٤٤ = ٧,١\%$$

نسبة أثر تنافسية كل دولة إلى أثر التنافسية الإجمالي = أثر التنافسية الساكنة في ال سوق الإماراتي بملايين الريالات / أثر التنافسية الساكنة الاجمالي للصادرات السعودية بملايين الريالات

$$= ١٠,٢٨ / ٤٤٤ = ٤٣,٢\%$$

و قد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي رقم (١) كما يلي :

جدول رقم (١)

تنافسية الصادرات غير النفطية السعودية في أهم الأسواق العربية

خلال الفترة من ٢٠٠٣م. إلى ٢٠٠٩م.

متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦			متوسط الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩			المتوسط العام للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩		
أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية كل دولة إلى أثر التنافسية الإجمالي	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية كل دولة إلى أثر التنافسية الإجمالي	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية كل دولة إلى أثر التنافسية الإجمالي
٤٤٤	%٧,١	%٤٣,٢	٨٦٩	%١٦,٥	%١٩,٣	٥١	%٠,٤	%١
٢٦٣	%١٤	%٢٥,٦	٢٧٣٣	%١٢٢,٨	%٦٠,٨	٢٦١٧	%٦٣,٨	%٥٢,٥
٣٢	%١,٧	%٣,١	٢٧٠	%٤٠,٢	%٦	٢٦٨	%١٣,٩	%٥,٤
٤٥٥	%١٨,٦	%٤٤,٣	١٠٧٤	%٣٤,٤	%٢٣,٩	٣٨	%٠,٧	%٠,٨
١٧٦	%٤١,٥	%١٧,١	٢٢٢	%٣٣	%٤,٩	٤٣٥	%٣٩,٦	%٨,٧
٤٤	%٠,٣	%٤,٢	٢٤٤٦	%٢١,٥	%٥٤,٤	١٨٢٥	%٧,٥	%٣٦,٦
٧١٨	%٣٧,٦	%٦٩,٨	٩٨٠	%٤٨,٩	%٢١,٨	١٧٩١	%٤٥,٨	%٣٥,٩
٧٤٧	%٩٣,٦	%٧٢,٧	١٥٦٧	%٧٤,٥	%٣٤,٩	٣٢٥	%١١,٢	%٦,٥
٧٨٤	%٥٨,٣	%٧٦,٣	١٠٩	%١٥,٧	%٢,٤	١٠٠٤	%٤٩,٢	%٢٠,١
٢٦٦	%٣٠	%٢٥,٩	١٠٦	%١٦,١	%٢,٤	٤٤٥	%٢٨,٨	%٨,٩
٤٢	%٢,٨	%٤,١	٦١٩	%٤٣٢,٩	%١٣,٨	٥٠٦	%٣٨,٤	%١٠,١
٥	%١,٧	%٠,٥	١٢٢	%٢٨,٩	%٢,٧	١٠٦	%١٤,٥	%٢,١
٩٨٤	%١٤,٧	%٩٥,٨	٢٠٤٨	%٣٥,٦	%٤٥,٦	٣١٦٥	%٢٥,٤	%٦٣,٤
١٠٢٨	%٥,٣	%١٠٠	٤٤٩٤	%٢٦,٣	%١٠٠	٤٩٩٠	%١٣,٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

بالرغم من أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل السوق الرئيسية لصادرات المملكة غير النفطية ، حيث تستأثر بحوالي ثلث هذه الصادرات خلال الفترة، فقد نمت الصادرات السعودية غير النفطية إليها من ١٣٢٩٦ مليون ريال عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧٥٤٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩ ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي مركب حوالي ١٨,٩% أي بمعدل أسرع من النمو في إجمالي الصادرات السعودية غير النفطية والتي زادت من ٤١١٤٨ مليون ريال إلى ١٠٩٢٢٤ بمتوسط معدل نمو سنوي مركب حوالي ١٧,٧% خلال نفس الفترة ، إلا أن ذلك لم يعكس زيادة في القدرة التنافسية للصادرات السعودية غير النفطية في هذا السوق وخاصة في النصف الأول من الفترة (من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦) حيث بلغت نسبة الزيادة في الصادرات الراجعة للزيادة في التنافسية فيها حوالي ٤,٢% فقط من إجمالي الزيادة في الصادرات الناجمة عن التنافسية.

وبالرغم من تحسن هذه النسبة في النصف الثاني من الفترة (من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩) إلا أن ذلك لا يعكس الحجم النسبي للسوق بالنسبة لمجموع الدول العربية.

إن المساهمة الإيجابية على أثر التنافسية في سوق دول مجلس التعاون كان راجعاً للإمارات العربية والبحرين فقط في النصف الأول من الفترة ، ولكن في النصف الثاني من الفترة انحصر الأثر الإيجابي في مملكة البحرين وقطر في حين

أصبحت مساهمات كل الدول الأخرى في المجموعة في أثر التنافسية سلبية. هذا على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة هي الشريك التجاري الأهم للمملكة العربية السعودية في التبادل غير النفطي في المنطقة العربية. كما برز التحول الإيجابي لمساهمة قطر في أثر التنافسية ، فبعد أن كانت أكبر مساهم سالب في النصف الأول من الفترة أصبحت ثاني أهم مساهم إيجابي في هذا الأثر في دول المجموعة والدولة الثالثة عربياً في هذا المجال. أما بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى، فقد زاد الأثر الإيجابي لها في زيادة الصادرات غير النفطية السعودية الراجعة للزيادة في التنافسية في النصف الثاني من الفترة ولكن المساهمة النسبية لها قلت في أثر التنافسية نتيجة لبروز الأثر الإيجابي القوي للبحرين وقطر خلال نفس الفترة ولكنها مازالت المساهمة الأكثر في الزيادة في أثر التنافسية في المتوسط خلال الفترة الكاملة للدراسة في المتوسط بنسبة بلغت ٦٣,٤%

وفي حين زادت تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في السوق السوري والمصري في النصف الأول من الفترة حيث احتلتا المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية جميعها في المساهمة الإيجابية في أثر التنافسية ، إلا أن الفترة الثانية شهدت تراجعاً في أداء الصادرات في السوق السوري و لكن استمر أداؤها الإيجابي في السوق المصري وإن قلت مساهمته في القيمة الإجمالية لأثر التنافسية.

وفي نفس الوقت شهد النصف الثاني من الفترة تحولاً قوياً في أداء الصادرات السعودية غير النفطية في السوق الأردني فقط تحولت من أكبر مساهم سالب في أثر التنافسية في النصف الأول من الفترة على مستوى جميع الدول العربية إلى ثاني أكبر مساهم إيجابي في أثر التنافسية في النصف الثاني من الفترة .

في المتوسط العام لفترة الدراسة نجد أن تنافسية الصادرات وفقاً للمؤشر المحسوب بلغت ذروتها في البحرين تليها مصر ثم سوريا واليمن ، ولكن مع ملاحظة الاتجاه الصعودي القوي للصادرات السعودية غير النفطية في الأردن واتجاهها التراجعي في سوريا بداية من النصف الثاني من الفترة محل الدراسة.

وإذا كانت تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أهم أسواق شركائها التجاريين في الدول العربية وفقاً للنموذج المستخدم قد عكست انحرافاً عن المتوقع بأن يكون أدائها أفضل في السوق الرئيسي لها وهو دول مجلس التعاون. إلا أنه يجب الانتباه إلى ملاحظتين هامتين تتعلق إحداهما بضرورة الاهتمام بالأسواق التي تتجه تنافسية الصادرات غير النفطية فيها إلى التصاعد باستمرار أو على الأقل تحافظ على مكانتها فيها ودراسة العوامل التي أدت إلى ذلك لمحاولة الاستفادة منها في سياسات الصادرات التي تستخدم في الدول الأخرى.

أما الملاحظة الثانية فهي أن الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشترك مع المملكة في الموقع الجغرافي واللغة والدين وغيرها من العوامل التي من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول ، وهو ما يعني أن الزيادة في الصادرات السعودية غير النفطية إلى هذه الأسواق بأكثر من المعدل العادي قد لا ينعكس في تنافسية الصادرات السعودية بها وإنما مجرد زيادة في التبادل التجاري بينهما وهو ما تحاول الدراسة التحقق منه في الجزء التالي.

٥- زيادة في تنافسية الصادرات أم زيادة في التبادل التجاري؟

طبقاً لنموذج الجاذبية gravity (Ingham, 2004) model فإنه يمكن تفسير زيادة حجم التجارة الدولية بين بلدين بعدد من العوامل مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان واللغة والموقع الجغرافي والتقارب الثقافي وغيرها.

ومن الواضح أن كثير من هذه العوامل يمكن أن تتوافر في تفسير الزيادة في صادرات المملكة غير النفطية مع نظرائها من الدول العربية المشار إليها. وللتحقق من ذلك تم استخدام احد مقاييس جاذبية التجارة وهو معامل كثافة التجارة trade intensity coefficient و. بالرغم من تعدد طرق حساب هذا المعدل فإن الدراسة اعتمدت على صورة بسيطة لهذا المعدل لغرض الاستدلال وهي كما يلي

(Blank and Coiteux, 2003) :

$$\text{معامل كثافة التجارة} = \frac{\text{صادرات الدولتين إلى الدولتين}}{\text{إجمالي صادرات الدولتين}} \div \frac{\text{واردات الدولتين}}{\text{إجمالي واردات الدولتين}}$$

ويقيس هذا المعدل ما إذا كانت النسبة بين صادرات الدولة س المتجهة إلى الدولة ص تتناسب مع حجم سوق الدولة ص بالنسبة للسوق العالمي. فإذا كان حجم سوق الدولة ص أو المنطقة ص إلى السوق العالمي كبيراً وجب على الدولة س أن توجه نسبة كبيرة من صادراتها إلى هذه الدولة.

وبالتالي فإذا اتخذ هذا المعدل قيمة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على تحيز التجارة في صالح هذا البلد أو على أن هناك اعتماد متبادل تجارياً بين الدولتين أما إذا كانت قيمة المعامل هي الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن أثر الجاذبية محايد في حين أن انخفاض هذا المعدل عن الواحد يعني أن هناك فرصاً تجارية يجب أن تستغل في سوق هذه الدولة أو المنطقة بما يعكس أهميتها

النسبية في السوق العالمي. وقد تم حساب هذا المعدل بالقسمة على مجموع واردات الدول العربية محل الدراسة بدلاً من إجمالي واردات العالم وذلك لأن حجم واردات هذه الدول إلى السوق العالمي منخفض وهو ما سوف يعطي قيمة مرتفعة لهذا المعامل في جميع الدول وعليه فقد تم الاكتفاء باستخدام هذا المعدل للمقارنة بين الدول محل الدراسة من حيث جاذبيتها للصادرات السعودية. وقد تم حساب قيمة متوسطة لهذا المعامل خلال فترة الدراسة بالكامل (من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩) ومتوسط قيمته خلال الفترتين الجزئيتين (من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩) للتحقق من مدى استقراره وكانت النتائج كالتالي انظر جدول رقم ٢:

جدول رقم (٢)

معاملات كثافة التجارة السعودية مع أهم الشركاء التجاريين في الدول العربية

في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩

	متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦	متوسط الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩	المتوسط العام للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩
الإمارات	٠,٧٥٠١٧٨	٠,٧٤١٣٣٦	٠,٧٤٢٩٥
البحرين	٢,٨٥٤٧٧٢	٢,١٥٣٩٤٢	٢,٦١١٠٩٩
الكويت	١,٧٩٢٦٢٢	١,٩٨٦٩٨٧	١,٨٧٢٥٩٣
قطر	١,٥٦١١٤	١,٧١٠٧٦٤	١,٦٢٦٧٠٤
عمان	٠,٨٣٥٩٥٤	٠,٩٨٨٩٧٥	٠,٨٨٤٨٦٢
مصر	٠,٧١٢٤٩٩	٠,٥٠٢٣٣٦	٠,٦٤٧٦٧٢
الأردن	٢,٠٠١٩٦٩	١,٧٣٣٢٦٤	١,٩٥٠٥٨٣
سوريا	١,٠٦٩٢٣٦	١,٠٦٤١٢٥	١,٠٦١٥٦٩
اليمن	١,٧٦٨٩٩٥	١,٧٩٣١٨٩	١,٧٧٦٨٦٥
السودان	١,٤٠٢٣٩٨	٢,١٨٨٢٠٢	١,٥٨٦٠٤١
المغرب	٠,٢٢٢٩٨	٠,٢٥٢٦٢٨	٠,٢٣٦١٠٥

كانت قيمة هذا المعدل في اتجاه تصاعدي بالنسبة لمصر.

وللتحقق بطريقة أخرى من مدى اعتبار النتائج السابقة عاكسة لتنافسية الصادرات السعودية غير النفطية أو أنها مجرد انعكاس لزيادة التبادل بين المملكة وجيرانها قام الباحث بتطبيق نموذج "النصيب السوقي الثابت" مرة أخرى ولكن لحساب الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية القادمة إلى السوق السعودي.

وترجع الفكرة من وراء ذلك إلى أن نموذج النصيب السوقي الثابت يقيس الزيادة في الصادرات التي تفوق الزيادة الطبيعية اللازمة للحفاظ على النصيب السوقي ثابتاً وبالتالي يمكن القول بأنها تعكس الزيادة في الصادرات بأكثر من المعدل الطبيعي . فإذا قابلتها زيادة في الواردات بأكثر من المعدل الطبيعي أيضاً وكانت هذه الزيادة مساوية لها فإن هذا يمكن أن يدلنا على أن الزيادة في الصادرات لهذا السوق لم تكن إلا كنتيجة لزيادة التبادل التجاري بين السوقيين سواء لاتفاقيات ثنائية أو لأي من عوامل الجذب التجاري.

وقد تم حساب الارقام الواردة بالجدول رقم (٣) بنفس طريقة الجدول رقم (١) السابق بيانها مع إحلال الواردات السعودية إلي الدول الأخرى محل واردات الدول الأخرى منها والصادرات السعودية إلي الدول الأخرى محل صادرات الدول الأخرى إلي السعودية.

ومن النتائج الواردة في الجدول يمكننا القول بأن:

استخدام مجموع واردات الدول العربية بدلاً من مجموع واردات العالم يعني ضمناً أن استخدام رقم واردات العالم سوف يعطي معدلات كبيرة لمعظم الدول وهو ما يعني أن هناك تحيزاً لاتجاه الصادرات إلى الدول العربية نتيجة لعوامل جاذبية التجارة السابق الإشارة إليها ، ولكن اقتصر الهدف من حساب هذا المعدل على المقارنة بين أسواق الدول الشريكة للمملكة في التجارة من حيث تفضيلها في توجيه الصادرات.

إن قيمة المعدل المحسوب لم تتغير تقريباً بين الفترتين في الإمارات وسوريا واليمن والمغرب بينما كان التغير الأكبر في البحرين في اتجاه الزيادة وفي السودان في اتجاه الانخفاض. ويمكن أن يفسر ذلك الاتجاه السعودي القوي لسوق البحرين كسوق جاذب للصادرات السعودية غير النفطية وهو ما انعكس في مساهمتها الكبيرة في الأثر الإجمالي للتنافسية المحسوب في الجدول رقم (١) وكذلك الاتجاه الهبوطي الشديد لتنافسية الصادرات غير النفطية إلى السودان.

يمكن أن يؤكد دلالة هذا المؤشر قيمته المحسوبة بالنسبة للمغرب حيث يمكن أن يعكس انخفاض هذه القيمة عدم جاذبية التجارة مع المغرب نتيجة لانتهاء ميزة الاقتراب في الحدود الجغرافية.

انخفاض المعامل المحسوب بالنسبة لمصر والإمارات يعني أنه ما زالت أمام المملكة الفرصة للاستفادة من السوق المتسع بهما للواردات وإن

ويظهر الجدول التالي رقم (٣) نتائج استخدام نموذج الدول العربية غير النفطية إلى السوق السعودي وتم "النصيب السوقي الثابت" لتقدير تنافسية صادرات عرضه على نفس نسق الجدول رقم (١) كما يلي:

جدول رقم (٣)

تنافسية الواردات غير النفطية القادمة من أهم الشركاء التجاريين

في الدول العربية في السوق السعودي

متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩			متوسط الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩			متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦			
أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	
الامارات	٢٥٦٣	%٣١	٣١٥٦	%٣٤	%٥٢,٣٤	٣١٥٦	%٢٧,٤٠	%٣٤	٥٩٨٧
البحرين	٦٧٥٣	%٦٧	٨٥٥	%١٦	%١٤,١٨	٨٥٥	%٧٢,١٨	%٦٣	٩٧٦٧
الكويت	١٣٩	%٢٨	٤٦١	%٥٤	%٧,٦٥	٤٦١	%١,٤٩	%٤١	٥٥٨
قطر	٢٨٥-	%١٣٦-	٢٨٣	%٤٠	%٤,٧٠	٢٨٣	%٣,٠٥-	%١٧-	١٥٦-
عمان	٦١	%١٢	٧٣٧	%٦١	%١٢,٢٢	٧٣٧	%٠,٦٥	%٤٠	٦٧٥
دول المجلس	٩٢٣١	%٤٧	٥٤٩٣	%٣٢	%٩١,٠٩	٥٤٩٣	%٩٨,٦٧	%٤٦	١٦٨٣٢
مصر	٧٤٢	%٤٤	١٤٤٧	%٥٧	%٢٤,٠٠	١٤٤٧	%٧,٩٣	%٥١	٢١٦٢
الاردن	٢٤٣	%٣٤	١٢٧	%٢٠	%٢,١٢	١٢٧	%٢,٦٠	%٣٢	٤٣٠
سوريا	٦٠١-	%٢٨١-	٦٨٢-	%٩٣٦-	%١١,٣٢-	٦٨٢-	%٦,٤٣-	%٩٦٣-	١٣٥٧-
اليمن	٣	%١	٣	%٢	%٠,٠٥	٣	%٠,٠٣	%٢	٧
السودان	٢٢٧-	%٤٣٧-	١٥٦-	%٣٣٤-	%٢,٦٠-	١٥٦-	%٢,٤٣-	%٤٥٤-	٤٣٢-
المغرب	٣٥-	%٤٢-	٢٠١-	%١٩٠	%٣,٣٤-	٢٠١-	%٠,٣٧-	%٩٠٩	٢٠٩-
الدول الأخرى	١٢٥	%٤	٥٣٧	%١٧	%٨,٩١	٥٣٧	%١,٣٤	%١٠	٦٠١
الإجمالي	٩٣٥٦	%٤٢	٦٠٣١	%٥٤	%١٠٠,٠٠	٦٠٣١	%١٠٠,٠٠	%٤٠	١٧٤٣٣

ومن الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للدول ذات المساهمة الإيجابية الأكبر في الأثر التنافسي للصادرات نجد أنه في الوقت الذي زادت تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية إلى البحرين فإن الوضع قد انعكس حيث انخفضت تنافسية الصادرات البحرينية غير النفطية للسوق السعودي بشكل حاد كقيمة مطلقة وكنسبة من الزيادة الفعلية في الصادرات . وكذلك انخفضت نسبة مساهمتها في الزيادة في الصادرات غير النفطية للدولة العربية بصفة عامة إلى المملكة بأكثر من النصيب السوقي الثابت أو ما يطلق عليه بأثر التنافسية من ٧٢,٢% في النصف الأول من فترة الدراسة إلى ١٤,٢% في النصف الثاني في الفترة، وهو ما يعكس أن الزيادة في تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية إلى البحرين كانت من جانب واحد ولا تعكس مجرد زيادة في التبادل التجاري بين البلدين.

وفي حين انعكس الوضع في قطر حيث تحولت التنافسية السالبة لصادراتها مع المملكة إلى تنافسية موجبة بين فترتي الدراسة الجزئيتين، إلا أن أداء صادرات المملكة إليها ما زال أفضل حالاً من أداء صادراتها إلى المملكة.

أما بالنسبة لمصر فإننا نلاحظ العكس حيث تزداد تنافسية الصادرات المصرية غير النفطية بين السوقين في الفترتين، أي أن الزيادة فوق المعدل في الصادرات تقابلها زيادة أيضاً فوق المعدل في الواردات من مصر ، مما يؤدي إلي الاعتقاد بأن التحسن في أداء الصادرات السعودية

لمصر لم يكن إلا انعكاساً لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين وليس راجعاً إلى زيادة التنافسية ، حيث أن زيادة النصيب السوقي للصادرات السعودية في مصر قد قابله زياده في النصيب النسبي للصادرات المصرية في السعودية بنفس المعدل تقريباً.

أما بالنسبة للأردن فأدائها يشابه الأداء في البحرين وإن كان بقوة أقل ، ففي حين تحسن أداء الصادرات السعودية غير النفطية فيها تراجع أداء صادراتها إلى المملكة وهو ما يعني أنه لا يوجد دليل على أن التحسن في أداء صادرات المملكة كان راجعاً إلى مجرد الزيادة في التبادل التجاري .

بصفة عامة بالرغم من مسئولية سوق دول مجلس التعاون عن معظم الأداء الإيجابي لتنافسية صادرات الدول العربية غير النفطية إلى السوق السعودي إلا أن هناك اتجاهاً تراجعياً في هذه المسئولية ، فبعد أن كان مسئولاً عن ٩٨,٧% من الأثر الإيجابي لتنافسية الصادرات العربية للسوق السعودي تراجع إلى ٩١,١%.

ولتتضح الصورة أكثر قام الباحث بطرح الزيادة في الصادرات العربية غير النفطية إلى المملكة الراجعة إلى التنافسية من أثر تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في الأسواق العربية ، أي طرح كل قيمة واردة لأثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات في نتائج جدول (٣) من القيمة المناظرة لها في نتائج جدول (٢) لتوضح الأثر الصافي لتنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق هذه الدول كما يتضح من الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

الأثر الصافي للتنافسية المتبادلة للتجارة غير النفطية بين المملكة

مع أهم شركائها التجاريين في الدول العربية

متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩		متوسط الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩		متوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦		
أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	أثر التنافسية الساكنة بملايين الريالات	نسبة أثر التنافسية إلى التغير الفعلي في الصادرات	
٢١٢٠,٠٥-	٢٥,٤٦%	٤٠٢٥,١٥-	٢٦٢,٠٥%	٦٠٣٨,٠٤-	٤٨,٥٣%	الإمارات
٦٤٨٩,٩٤-	٧٧,٩٣%	١٨٧٨,١٧	١٢٢,٢٨%	٧١٤٩,٧٢-	٥٧,٤٦%	البحرين
١٧١,١٧-	٢,٠٦%	٧٣١,٠٢-	٤٧,٥٩%	٨٢٦,٦٥-	٦,٦٤%	الكويت
١٦٩,٤٦-	٢,٠٣%	٧٩٠,٢٨	٥١,٤٥%	١١٧,٨٧	٠,٩٥%	قطر
٢٣٧,٢٤-	٢,٨٥%	٩٥٩,٥٢-	٦٢,٤٧%	١١١٠,٤٣-	٨,٩٢%	عمان
٩١٨٧,٨٦-	١١٠,٣%	٣٠٤٧,٢٣-	١٩٨,٣٩%	١٥٠٠٦,٩٦-	١٢٠,٦%	دول المجلس
٢٤,١٨-	٠,٢٩%	٤٦٧,٦٦-	٣٠,٤٥%	٣٧١,٥٥-	٢,٩٩%	مصر
٩٩٠,٢٧-	١١,٨٩%	١٤٣٩,٤٨	٩٣,٧٢%	١٠٤,٩١-	٠,٨٤%	الأردن
١٣٨٥,٣٧	١٦,٦٤%	٥٧٣,٨٠	٣٧,٣٦%	٢٣٦٢,٤٢	١٨,٩٩%	سوريا
٢٦٢,٩٧	٣,١٦%	١٠٣,٠٥	٦,٧١%	٤٣٧,٩٩	٣,٥٢%	اليمن
١٨٥,٥٨	٢,٢٣%	٤٦٢,١٨-	٣٠,٠٩%	٧٤,٦٨-	٠,٦٠%	السودان
٤٠,٢٨	٠,٤٨%	٣٢٤,٢٥	٢١,١١%	٣١٤,٧٠	٢,٥٣%	المغرب
٨٥٩,٧٥	١٠,٣%	١٥١٠,٧٣	٩٨,٣٥%	٢٥٦٣,٩٨	٢٠,٦%	الدول الأخرى
٨٣٢٨,١١-	١٠٠	١٥٣٦,٥٠-	١٠٠	١٢٤٤٢,٩٨-	١٠٠	الاجمالي

وباستعراض بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

يوضح هذا الجدول الأثر الصافي للتنافسية المتبادلة للتجارة بين المملكة وأهم شركائها العرب على وضع ميزان المدفوعات ولكنه وإن كان يعضد من تحليلنا السابق بوجود وتحسن تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق البحرين ومصر والأردن ، إلا أنه لا يجعلنا نذهب

إلى أكثر من ذلك بأن ندعي زيادة تنافسية الصادرات السعودية في السودان والتي تظهر قيماً إيجابية في الجدول الأخير حيث أن هذا الأداء راجع لتدهور الواردات غير النفطية من السودان بأكثر من التدهور الحادث في الصادرات إليها. وبالرغم من تحسن وضع ميزان التجارة غير النفطية للمملكة مع أهم شركائها التجاريين في الدول العربية إلا أنه لا يزال يمثل عجزاً ، ويعتبر

الدول راجعة إلى زيادة في تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق هذه الدول وليس لمجرد الزيادة في التبادل التجاري بين المملكة وهذه الدول ، تم حساب معامل كثافة التجارة والذي أكد تحيز التجارة في اتجاه معظم هذه الدول والذي يمكن أن يفسره بوضوح الاشتراك في الموقع الجغرافي واللغة والتراث الثقافي والديني وغيره من العوامل.

ولمزيد من التأكد تم استخدام نموذج "النصيب السوقي الثابت" بطريقة عكسية للحكم على تنافسية الصادرات غير النفطية لهذه الدول في السوق السعودي وتوصلت الدراسة في ذلك إلى أن التحسن في أداء الصادرات السعودية غير النفطية إلى البحرين وقطر والأردن فقط كان أكثر وضوحاً من التحسن في أداء الواردات وهو ما يعكس الزيادة في تنافسية صادراتها في هذه الأسواق في حين أن الزيادة في الصادرات إلى مصر عادلته الزيادة في الواردات منها بأكثر من المعدل بنفس القوة تقريباً وهو ما يدعو إلى الشك في كونها مجرد زيادة في التبادل التجاري بين الطرفين.

ويرشدنا ذلك إلى ضرورة دراسة التكوين السلعي والسياسات التجارية المستخدمة في هذه الأسواق الثلاثة للتعرف على الإيجابيات وإمكانية تدعيمها وتطبيقها في الأسواق الأخرى وهو ما يمكن أن يكون محل بحث ودراسة تفصيلية للأبحاث في المستقبل.

تفوق أداء الشركاء التجاريين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو المسئول الأول عن هذا العجز حيث تحقق المملكة فائضاً في تجارتها مع الدول العربية الأخرى غير الأعضاء بمجلس التعاون.

ولكن بتتبع الأرقام نجد أن التحسن واضح في انخفاض قيمة العجز في ميزان التجارة غير النفطية الراجع لزيادة الواردات بأكثر من المعدل (النصيب السوقي الثابت) بشكل أقوى من الزيادة في الصادرات السعودية غير النفطية بأكثر من المعدل بينما يحدث العكس في أسواق الدول العربية الأخرى ولكن ليس بنفس القوة.

٦ - الخاتمة:

توصلت الدراسة باستخدام نموذج "النصيب السوقي الثابت" إلى تحسن تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في أسواق أهم شركائها من الدول العربية ، فقد أصبحت تفسر حوالي ٢٦% من الزيادة في الصادرات غير النفطية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ في حين كانت تمثل حوالي ٥% فقط في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ وبمتوسط عام حوالي ١٣,٦% خلال فترة الدراسة . ويرجع معظم هذا التحسن إلى أداء الصادرات في الدول العربية الأخرى باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعكس المتوقع. وتعتبر الصادرات غير النفطية إلى أسواق البحرين وقطر ومصر والأردن هي المسئولة بنسبة كبيرة عن هذا التحسن. وللتأكد من أن هذه الزيادة في الصادرات بأكثر من النصيب السوقي الثابت لهذه

8- Dieter ,Matthias & Englert(2007), Hermann Competitiveness in the global forest industry sector:an empirical study with special emphasis on Germany ,Eur J Forest Res 126: 401–412

9- Ingham ,B. (2004) ,International Economics – A European Focus, Prentice Hall, Harlow, England.

10- Lohrmann ,Astrid-Marina (2000),On Turkey's export performance: A decomposed constant market shares analysis, *Emerging Markets, Finance & Trade*; Jul/Aug; 36, 4; ProQuest Central.

11- Milana , C(1988), Constant Market Share Analysis and Index Number Theory. Eur J Polit Econ 4:453-478.

12-Oldersma, H;Van Bergeijk(1993), Not so Con\$tant! The constant-market-shares analysis and the exchange rate, *De Economist*; 141, 3; ProQuest Central.

13- Peiqiang ,Yang (2011) , Analyse On Export Competitiveness Influence

Factors In The Background Of Economic Crisis—A Case Study Of Zhejiang Province*

<http://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?tp=&arnumber=5998585>.

14-Schissel, William J (1988) ,A constant market share analysis of global wheat markets Dissertations & Theses (PQDT).

15- Schuller,Bernd-Joachim (2001) , The impact of Globalization on Living Standard, Quality of Life and International Competitiveness -the Baltic States , ISSN 1822-7996 Taikomoji Ekonomika:Sisteminiai Tyrimai.

16-Swisterski, Pawel &Maurycy, JanA(2003) constant market share analysis of OECD export performance, 1972—1992,*ProQuest Dissertations and Theses*; ProQuest.

17-Widodo, Tri(2010), Market Dynamics in the EU, NAFTA, North East Asia and ASEAN: the Method of Constant Market Shares (CMS), Analysis Journal of Economic Integration .

18- Wu Xianying & Zhang Lulu (2009) , Evaluation on Growth Efficiency of International Competitiveness in the Shipbuilding Industry, <http://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?tp=&arnumber=5304955>.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

١- العيسوي.إبراهيم(٢٠٠٤)، التنافسية الوطنية و التنمية الشاملة قضايا المفاهيم و المؤشرات و التشابكات،القاهرة،جمهورية مصر العربية،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع.

٢- خليل،احمد رياض(٢٠٠٤)، تحليل الميزة التنافسية لأهم الصناعات التحويلية المصرية في ظل النظام العالمي الجديد،الزقازيق،جمهورية مصر العربية ،رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة الزقازيق.

٣- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٥-٢٠١١)، التقرير السنوي،الرياض،المملكة العربية السعودية.

٤- مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات(٢٠٠٥-٢٠١١)،الكتاب الإحصائي السنوي،الرياض، المملكة العربية السعودية

المراجع الأجنبية :

1-Anh-Dao, Tran Thi (2010),Vietnam's Export Performance in the Face

of China's Competitive Challenge Comparative Economic Studies, www.palgrave-journals.com/ces/

2- Blank, Stephen& Coiteux , Martin (2003)The state of North American integration, Management International; Fall; 8, 1; ProQuest Central

3- Berkum , Siemen Van (2004) , the role of the government in enhancing competitiveness of the agri-food sector, <http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/29144/1/pa04va02.pdf>.

4- Chen, Kevin;Xu, Lian;Duan, Yufeng (2000), Ex-post competitiveness of China's export in agri-food products: 1980-96 , *Agribusiness*; Summer; 16, 3; ProQuest

5- Chien ,Chen-Lin & Lee,Yu-Je (2011), A Study of Taiwan'S Export Competitiveness Based on the CMS Model <http://search.proquest.com/docview/867814984/fulltextPDF/134E14A79927A3AFCB5/11?accountid=43793>.

6- Chuang, Li (2008) , An Analysis Model of Industrial International Competitiveness, <http://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?arnumber=04680286>.

7- Dean,E & Sherwo,M (1994)ManufacturingCost,productivity,andcompetitiveness1979-1994, Monthly Labor Review.

Competitiveness Trends of Saudi Non-Oil Exports in Its Most Important Arab Markets

Khaled Ibrahim Sayed Ahmed

Abstract This article aims to isolate , measure, and compare the competitiveness effect of the Saudi non-oil exports in its most important Arab markets. Depending on an empirical and analytical approach, this paper applied the "constant market share "(CMS) model to the data of Saudi Arabia . The analysis is conducted based on a non-oil trade data of Arab counties during the period 2003 to 2009. For the purpose of time comparison ,this period was divided into two sub-periods.

The empirical results indicated that, there is an improvement in the Saudi non-oil exports in the markets of the most important Arab trade partners, especially in the markets of other Arab countries except the Cooperation Council of the Gulf Arab Countries>the most improvement was in Bahrain , Qatar, Jordan, and Egypt.

Then, this study examined that, whether the results was affected by the trade gravity factors. This can be concluded that, there is some trade bias in favor of most Arab countries. But there is an evidence that, Saudi non-oil exports still has competitiveness in Bahrain , Qatar, and Jordan markets.

Keywords : Exports competitiveness, Constant market share, international trade.